

الهيئة المنظمة للاتصالات تطرح نظام الترخيص على التشاور العام

وهو يؤمن أيضاً لمقدمي الخدمات إطار عمل حسب الطلب يتكيف مع احتياجاتهم. وبمجرد صدوره في الجريدة الرسمية، سوف يدخل هذا النظام حيز التنفيذ، ويضمن بعد ذلك هيكلياً أفضل للسوق وإطار عمل أوضح لمقدمي الخدمات.

بالغة الأهمية، إذ يشمل: طلب التراخيص، مدة صلاحية كل نوع منها، الشروط المطبقة فيها، تعديلها، إلغاؤها وتعليقها وإنهاءها وتجديدها. ويحدد نظام التراخيص نطاقاً أوسع لكل نوع من أنواع التراخيص.

أعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات، أمس، أنها طرحت على التشاور العام «نظام الترخيص»، الذي يتضمن توضيحات تتعلق بتدابير الهيئة في ما خص الترخيص لمقدمي الخدمات، والتعامل مع تراخيصهم. ودعت الهيئة الأطراف المعنية إلى إرسال التعليقات عليه قبل ٣١ أيار (مايو) ٢٠٠٨.

وأوضحت عضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين، محاسن عجم، أن هذا الطرح يأتي تلبية لحاجة ملحة أعرب عنها المستثمرون اللبنانيون والإقليميون والأجانب منذ انطلاق عمل الهيئة، من خلال تقديمهم طلبات يستعلمون فيها عن نظام الترخيص وشروطه.

وقالت عجم «نأمل أن يشارك في عملية التشاور هذه أكبر عدد ممكن من المستثمرين والمشغلين وكافة المعنيين بنظام الترخيص المقترح، لضمان توافق صيغته النهائية مع حاجات السوق اللبنانية وتوقعاتها».

وتفصّل وثيقة نظام الترخيص المطروحة على التشاور العام أنواع وتصنيف التراخيص التي تمنحها الهيئة المنظمة للاتصالات. كما أنها تعرض كافة الشروط التي سيتم تسليم الرخصة بموجبها، فضلاً عن عملية إصدارها.

ويتناول نظام الترخيص قضايا